الحكومة الإلكترونية آلية لتحقيق الحوكمة الذكية

Egovernment is a mechanism to achieve smart governance

د.مهداوي هند*

الملخص

تهدف الدراسة إلى التطرق إلى أهمية الحوكمة الذكية التي تعتبر من خصائص المدن الذكية حيث تستخدم هذه الأخيرة حلول تكنولوجية مبتكرة بهدف تحسين مستوى الحياة و الخدمات التي يتلقاها المواطنون.

و لا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا من خلال استخدام الوسائل الإلكترونية و التقنية الحديثة من طرف مخلف الأجهزة الإدارية الحكومية مما يوفر المرونة اللازمة وصولا إلى اختصار الإجراءات التي تستغرق الوقت و الجهد و المال.

الكلمات المفتاحية: الحكومة الالكترونية، الحوكمة الرشيدة، الحوكمة الذكية

Abstract

The aims of this study is know the importance of smart governance, which is one of the characteristics of smart cities. The latter uses innovative technological solutions aimed at improving the quality of life and services that citizens receive.

These objectives can be achieved only through the use of electronic means and modern technology by the government departments, which provides the necessary flexibility to shorten the procedures that take time, effort and money.

Keywords: E-government, corporate governance, E-governanc

* استاذة محاضرة، معهد العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت.

المقدمة

لقد أدى التطور التكنولوجي الذي حدث في محال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و النمو الكبير لشبكة الأنترنت و استخدامها الواسع في مجال دخول المجتمعات بقوة لعصر المعلومات، حيث تشكل الأساليب الرقمية في هذا العصر أداة أساسية للاتصال و التواصل بين فئات الأفراد و المؤسسات في القطاعين العام و الخاص؛ لما يشكل أسلوب حديث للحياة.

إن هذه الطفرة التكنولوجية مهدت لظهور مفهوم المدن الذكية كامتداد للمدن المستديمة و كجانب من التنمية المستدامة في الدول المتقدمة و انتقل هذا المفهوم إلى الدول النامية، وقد أصبحت المدن الذكية كاستراتيجية حتمية لتلبية احتياجات المواطنين و تحقيق طموحاتهم و في نفس الوقت الاقتصاد في الموارد و الحفاظ عليها للأجيال القادمة و التقليل من ظاهرة الهدر و الاختلاس و الضياع.

و لأجل تحقيق هذه الأهداف لابد من وجود حوكمة ذكية و التي من بين خصائصها و أركانها الأساسية وجود حكومة إلكترونية قادرة على تطوير مختلف المؤسسات الحكومية، وذلك عبر نشر التعامل الإلكتروني في قطاعاتها بما ينعكس على مستوى الخدمات المقدمة ؛ ومن هنا تأتي إشكالية دراستنا في السؤال التالي: فيما يتمثل دور الحكومة الإلكترونية في تجسيد آليات الحوكمة الذكية؟

أهمية الدراسة: تعتبر الدراسات التي تناولت موضوع الحوكمة الذكية و الحكومة الإلكترونية قليلة خاصة تلك التي تطرقت إليها باللغة العربية، وذلك نظرا لحداثة الموضوع

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف منها:

- ✓ مفهوم الحكومة الإلكترونية؛
- ✓ التطرق إلى مفهوم الحوكمة الرشيدة و الحوكمة الذكية؛
- ✓ مزايا و أضرار الحكومة الإلكترونية
- ✓ أهمية الحوكمة الذكية

الدراسات السابقة: نظرا لحداثة الموضوع فهناك مراجع قليلة تناولت الحوكمة الذكية و الحكومة الإلكترونية ومن بين الدراسات التي استندنا إليها نذكر على سبيل المثال:

- دراسة بوزيان الرحماني جمال، بعنوان تطبيقات الحكومة الإلكترونية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد18، المجلد01، 2018، وقد تمحورت الدراسة حول مشروع الجزائر الإلكترونية، بالأخص مشروع الحكومة الإلكترونية و دورها في تقريب الإدارة من المواطن بهدف تيسير الخدمة المقدمة و خفض التكاليف؛
- دراسة مطالي ليلى، بعنوان متطلبات إرساء حكومة إلكترونية ناجحة نماذج و تجارب عالمية و عربية؛

تستعرض الباحثة أهمية الحكومة الإلكترونية من جهة و أيضا الأسس اللازمة لتطبيقها خاصة ما يتعلق بالبنى التحتية الأساسية إضافة إلى ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري، كما أنه من الضروري مشاركة كل الأطراف في صناعة القرارات السياسية العامة و الاستفادة من هذه المشاركة سعيا إلى تحقيق التنمية المستدامة؛

- دراسة لكل من قيدوان أبوبكر الصديق و معمري خيرة، بعنوان: الحوكمة الإلكترونية و متطلباتها في ظل الحاكمية الرشيدة، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 03، العدد 04، 2017، تطرقت الدراسة إلى مفهوم الحوكمة الرشيدة و متطلباتها من خلال الحكومة الإلكترونية ودور القطاع الحكومي الذي يشكل نسبة كبيرة من إجمالي القطاعات الاقتصادية في أغلب دول العالم، ومن هنا يبرز دور الحكومة الإلكترونية كوسيلة مثلى للحكومة تمكنها من رعاية مصالح الجمهور من أفراد و مؤسسات إلكترونيا دون حاجة طالب الخدمة التنقل بين الإدارات الحكومية، وهذا بدوره يعتمد على آليات الحوكمة.

منهجية و أقسام الدراسة:

المحور الأول: مدخل إلى الحكومة الإلكترونية

1- السياق التاريخي لظهور الحكومة الإلكترونية

بدأت تجربة الحكومة الإلكترونية في أواسط الثمانينات في الدول الاسكندنافية و تمثلت في ربط القرى البعيدة بالمركز، و أطلق عليها اسم القرى الإلكترونية، و يعد "لارس" من جامعة "أدونيس" في الدنمارك رائد هذه التجربة عام 1989 و سماها مراكز الخدمة عن بعد، و من رواد المشروع "مايكل دل" صاحب شركة " دل" التي لها الدور الريادي في الحلول الإلكترونية ، و قد ظهرت محاولات أخرى في الو.م.أ عام 1995، وفي ولاية فلوريدا ثم تبع ذلك محاولات في مختلف دول العالم؛ وقد بدأت مشاريع الحكومة الإلكترونية بشكل جلي عام 1999 في كل من الو.م.أ و بعض الدول الأوربية؛ كما بادرت بعض الدول العربية مثل الإمارات العربية المتحدة متمثلة في مشروع حكومة دبي عام 2000*.

2- مفاهيم حول الحكومة الإلكترونية

يعتبر مفهوم الحكومة الإلكترونية من المفاهيم الحديثة التي ارتبط ظهورها بثورة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و بشكل خاص استخدام شبكة الأنترنت ضمن نسق العمل الحكومي، وقد وردت عدة تعاريف لهذا المفهوم نذكر من بينها:

- عرفت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية سنة 2003 الحكومة الإلكترونية على أنها تحويل الإدارة العامة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، و تستخدم لوصف شكل جديد للحكومة التي بنيت حول تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، وهو جانب يرتبط عادة باستخدام الأنترنت†؛
- الحكومة الإلكترونية هي نسخة افتراضية عن الحكومة المادية و لكن في فضاء إلكتروني، و بتعبير أبسط فإن الحكومة الإلكترونية تشمل تقديم خدمات القطاع العام بوسائل تكنولوجية متقدمة ومنها شبكة الأنترنت‡؛
- وفقا لتعريف الأمم المتحدة فإن الحكومة الإلكترونية هي قدرة و إرادة القطاع العام على تطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات من أجل تحسين تقديم الخدمات للمواطنين، وهذا يعتبر من أفضل الممارسات المقدمة من طرف الحكومة؛§

- وقد قدم البنك الدولي مفهوما للحوكمة الإلكترونية على أنها عملية استخدام المؤسسات لتكنولوجيا المعلومات مثل شبكات الأنترنت و شبكة المعلومات العريضة و غيرها... و التي لديها القدرة على تغيير و تحويل العلاقات مع المواطنين من الوصول للمعلومات، مما يوفر مزيدا من الشفافية و إدارة أكثر كفاءة للمؤسسات.[**]

وبالتالي يمكن القول أن الحكومة الإلكترونية هي النسخة الافتراضية عن الحكومة الحقيقية التقليدية مع وجود فارق أن الأولى تعيش في الشبكات الإلكترونية و أنظمة المعلوماتية، في حين تحاكي وظائف الثانية التي تتواجد بشكل مادي في أجهزة الدولة[††].

3- أشكال الحكومة الإلكترونية: هناك تقسيمان أو تصنيفان شائعان للحكومة الإلكترونية هما:

- تصنيف الحكومة على أساس مدى تفاعل المواطن مع خدماتها على الأنترنت، أو مايعرف بالتصنيف التفاعلي حيث يعتمد التقسيم على مدى التفاعلية في أداء الخدمة بمعنى هل يقدم الموقع بيانات عن إجراء الخدمة، أم أنه يقدم نماذج تقديم الخدمة أم أنه يقدم الخدمة بالكامل[‡‡].

تصنف أشكال الحكومة الإلكترونية المعروفة إنطلاقا من أطراف التعامل فيها إلى:

1. التعامل الإلكتروني للوحدات الحكومية مع المواطن: حيث يتم تصميم قطاع خدمات الحكومة إلى المواطنين من أجل تسهيل تفاعل المواطنين، فالخدمات التي تقدمها الحكومة الإلكترونية للمواطنين تتمثل في تجديد الرخص و الحصول على شهادات الولادة و بطاقات الأحوال و دفع الضرائب و خدمات الصحة أكثر سهولة و يسر و سرعة؛
2. التعامل الإلكتروني بين منشآت الأعمال و الحكومة: يتمثل هذا القطاع في طريقة مساهمة الحكومة في تحسين مناخ العمل و توفير مزايا لقطاع الأعمال، حيث أصبحت المنظمات و منشآت العمال المتنوعة تستخدم التجارة الإلكترونية E-Commerce فيما بين بعضها البعض (B2B) محققة بذلك كثيرا من المكاسب من حيث خفض التكاليف و تحسين الإنتاجية و الرقابة على

المخزون؛ و تتحقق تلك المزايا عند القيام بالتعامل بين المصالح و الأجهزة الحكومية و الأعمال (G2B) أو بين الأعمال و الحكومة (B2G) و يشمل هذا التعامل عمليات المدفوعات الضريبية و التراخيص التجارية و تخليص البضائع.[§§]

3. التعامل الإلكتروني للحكومة مع الموظف: لم يتم استغلال و تطوير هذا النوع كثيرا في العالم، حيث تهدف تطبيقات هذا الجانب إلى قيام المؤسسات الحكومية بإدارة معاملاتها و اتصالاتها بموظفيها باتسخدام تقنية المعلومات؛ وعادة ما يتم استغلال الشبكة الداخلية في المؤسسات الحكومية لتوفير المعلومات المهمة للموظفين على المستوى الشخصي كمعلومات الراتب و الإجازات و الدورات التدريبية، أو على المستوى الوظيفي كعرض تقارير الاجتماعات و خطط الأقسام المختلفة و غيرها[***]؛
4. تعامل الكتروني حكومة إلى حكومة (G2G): هي شكل من أشكال التعامل الإلكتروني داخل أجهزة الدولة، أي اتصال بين موظف لدائرته الحكومية أو اتصال بين دائرة حكومية و أخرى حكومية للحصول على معلومات أو تقديم معلومة أو خدمة عن طريق تكنولوجيا المعلومات.[†††]

وعند تطبيق الحكومة الإلكترونية يجب الأخذ بعين الاعتبار خصوصية البيانات، وإيجاد طرق موحدة للتعرف على الأفراد إلكترونيا قبل استخدامهم للشبكات و التطبيقات و التواصل مع مزودي الخدمات، كما يعتبر الوصول الميسر للبيانات العامة مطلب أساسي لتنمية الحكومة الإلكترونية[‡‡‡].

4- متطلبات تطبيق الحكومة الإلكترونية:

إن سعي الدول نحو إرساء الحكومة الإلكترونية يستلزم توفير جملة من المتطلبات التي تشكل البنية التحتية لإقامة مشروع حكومة إلكترونية نلخص أهمها في النقاط التالية:

- ❖ توفير البنية التحتية اللازمة للاتصالات: ان استخدام تقنيات المعلومات لتحميل أعمال الحكومة الإلكترونية يتم كله عبر شبكات الاتصال، و لهذا فإن المسؤولية

الأكبر في هذا السياق تقع على عاتق وزارة الاتصالات في السهر على توفير وصيانة هذه الشبكات باستمرار؛

- ❖ ضرورة انتشار الأنترنت: تمثل هذه الوسيلة المرتكز الأساسي في بناء الحكومة الإلكترونية، و التي بواسطتها يتم تأمين الاتصال بين مستخدمي الشبكة على مستوى جميع القطاعات الحكومية أو غير الحكومية و المواطنين ضمن بيئة رقمية عالية التخصصات؛
- ❖ ضرورة إتاحة الحاسب الآلي: بما أن مجمل خدمات الحكومة الإلكترونية تتم عبر هذا الجهاز، فإنه يعد مطلب لا بديل عنه، و الذي يتطلب قدرة المواطن على اقتنائه من جهة و الإلمام باستخداماته المتعددة من جهة أخرى؛
- ❖ ضرورة توفير التشريعات اللازمة: وهذا يتطلب سن جملة من القوانين التي تعمل على ضمان وصون الأمن الوثائقي و حماية سرية المعلومات و حماية التوقيع الإلكتروني و غيره من الجوانب الحساسة في هذا الشأن؛
- ❖ إعادة هندسة إجراءات العمل في الحكومة: يتطلب بناء مشروع الحكومة الإلكترونية إعادة هندسة جميع الإجراءات المتعلقة بأعمال الحكومة المختلفة و تحويلها للنظام الرقمي.[§§§]

5- مزايا وعيوب تطبيق الحكومة الإلكترونية

5-1 مزايا تطبيق الحكومة الإلكترونية: للحكومة الإلكترونية عدة مزايا و خصائص يمكن استخدامها كمعايير لقياس كفاءة العمل الإداري العام و جودته و نذكر منها:

- تسريع الإنجاز: إن الوقت الذي توفره أدوات الحكومة الإلكترونية على مستهلكي الخدمات العامة خير دليل على جدواها، إذ يعتمد على منظومة الدخول على الخط، للحصول على الخدمة لا صفوف الانتظار؛
- زيادة الإتقان: تمتاز الخدمات المقدمة إلكترونيا بالدقة و الاتقان، نتيجة سهولة عمليات الرقابة المباشرة عليها؛
- تبسيط الإجراءات: حيث تعتبر الحكومة الإلكترونية هي الدواء الشافي من الإجراءات المعقدة البغيضة التي نعاني منها و الروتين القاتل المستفحل في أجهزتنا الإدارية؛

- خفض التكاليف و تحقيق الكفاءة في الأداء: استخدام الأساليب التكنولوجية يؤدي إلى تقليل عدد القائمين على حفظ و نسخ و نقل و توزيع الأعمال الورقية الخاصة بالتعاملات، مما يقلل الجهد و الموارد المخصصة، و بذلك تتحقق الكفاءة في الأداء الحكومي و التحول من الأسلوب الورقي إلى الأسلوب الإلكتروني في أداء أعماله مما يحقق الفاعلية من خلال تحقيق الأهداف السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية المحددة للحكومة، و بذلك يتحقق رضا المواطنين؛
- تحقيق الشفافية الحكومية: وذلك من خلال إتاحة المعلومات عن كافة الأنشطة الحكومية و إتاحة القوانين و اللوائح الحكومية على شبكة الأنترنت، الأمر الذي يبعد الرشوة و التلاعب و سوء المعاملة و يبطل سلطة المكاتب لصالح الدولة[****].

2-5 عيوب و أضرار الحكومة الإلكترونية: لا تخلو عملية الحكومة الإلكترونية من عيوب من بينها:

- تفشي الرقمية الأمية و عدم دراية الكثير من المواطنين باستخدام الحاسوب، و بالتالي عدم المقدرة على تعبئة النماذج و المعلومات المطلوبة ناهيك عن الذين لا يملكون سبل الاتصال بالحاسوب إما لعدم امتلاكهم لهذه الآلة أو عدم امتلاكهم الاتصالات اللازمة الخاصة بالأنترنت، وبالتالي فتح مكاتب للتواصل مع الحكومات الإلكترونية هدفها الربح مستغلة بذلك الفئة الأمية من المجتمع، حتى أن هنالك شركات تقف حائلا أمام المواطن و الاتصال المباشر بالحكومة الإلكترونية؛
- صعوبة إصلاح أي خطأ في المعاملات لصعوبة تحديد مصدر الخطأ دون جهد أو وقت طويل؛
- صعوبة الشكوى من مظالم المعاملات؛
- موظف الحكومة يختبئ خلف ستار رقمي سميك و يصعب الوصول إليه؛
- سهولة سرقة الهوية عن طريق القرصنة مما يكبد المواطنين خسائر مادية فادحة؛
- خرق الحواجز الاجتماعية التي تحمي خصوصيات المواطن، فمكتب تعبئة النماذج الحكومية قد يشهر عن بعض خصوصيات المتعاملين معه؛

- إيجاد فجوة كبيرة بين المواطنين و المصالح الحكومية فقدان القدرة على التعرف على مشاكلهم.[††††]

المحور الثاني: الحوكمة الرشيدة و الحوكمة الذكية

1-الحوكمة الرشيدة:

إن مفهوم الحوكمة أو الحاكمية يعتبر من المصطلحات الحديثة التي بدأت تغزو الخطاب الاقتصادي، أصبح أحد أهم المعايير المعتمدة لتقييم ومراقبة أداء الأفراد والشركات وحتى الحكومات، وقبل التطرق إلى معنى ومفهوم هذا المصطلح ،يكون من المناسب التعرف على الدوافع والأسباب التي تقف وراء الاهتمام بهذا المفهوم وبدايات انطلاقته الحقيقية لأول مرة[‡‡‡‡].

1-1- أسباب الاهتمام بالحوكمة

لقد بدأ الاهتمام بوضع معايير للحوكمة لمجموعة من العوامل من أهمها:

- أزمة الأسواق المالية في آسيا عام 1997 والتي أدت إلى انهيار العديد من الأسواق المالية في العديد من الدول مثل ماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا والفلبين،والتي وصفت بأنها كانت نتيجة أزمة ثقة في مكونات الإدارة المالية للمؤسسات والتشريعات التي تنظم العمال والعلاقات بين المؤسسات والحكومة؛
- تصاعد قضايا الفساد في العديد من الشركات الكبرى والذي أدى إلى إفلاسها مثل شركة Enron, World com ,Parmalate خلال عام 2002 ،حيث تبين أن التقارير المالية لتلك الشركات لا تعبر عن الموقف المالي الحقيقي لتلك الشركات نتيجة تواطؤ بين الإدارة ومراجعي الحسابات؛
- الممارسات التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات في اقتصاديات الدول في ظل العولمة من استحواذ واندماج بهدف السيطرة على الأسواق ،حيث تبين أن هناك 100 شركة فقط على مستوى العالم تسيطر على مقدرات التجارة الخارجية من خلال الاحتكار؛

- ضعف النظم القانونية في الدول ذات الديمقراطيات الناشئة وصعوبة حل المنازعات وتنفيذ العقود؛§§§§
- الاقتراض بلا حدود وارتفاع نسبة قروض المجاملة لاعتبارات شخصية وسياسية وحصول الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل، وإخفاء هذه الديون من خلال طرق ونظم محاسبية مبتكرة. كل ذلك يحدث دون تمكين المساهمين من الاطلاع على هذه التجاوزات.*****

2-1 – مفهوم الحوكمة

إن مفهوم الحوكمة أو الحاكمية مفهوم غائب في الثقافة العربية العامة، وإن التعبير عنه باللغة العربية تعبير يشوبه كثير من القصور ولا يحقق المعنى المقصود منه في المصطلح الإنجليزي Corporate Governance ،وإن التعريب الذي أعطاه مجمع اللغة العربية في القاهرة "حوكمة الشركات" لا يتضمن المفهوم بكافة جوانبه، فمازال هناك بعض الخلط في المعنى والمضمون، ولا تزال تتداول له في الأدبيات العربية العديد من المرادفات*،هذا ما أدى إلى صعوبة إيجاد تعريف موحد لهذا المصطلح، ومن بين التعاريف نذكر:

- يرى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP أن الحوكمة هي:"ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شئون الدولة على كافة المستويات"؛†††††
- تعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC حوكمة الشركات: بأنها مجموعة الهياكل والعمليات اللازمة لتوجيه وضبط المؤسسات وتحديد توزيع الحقوق والواجبات بين المشاركين الرئيسيين في المؤسسة– بمن فيهم المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء– وكذلك تحديد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات بشأن أمور الشركة.‡‡‡‡
- كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE بأنها مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين.§§§§§

ومن ذلك يتبين أن حوكمة الشركات هي:

- القواعد: مجموعة القوانين واللوائح والقيود التنظيمية المنظمة لعمل الشركات في الداخل والخارج.
- العلاقات: تشمل جميع العلاقات المتداخلة مع الأطراف ذات العلاقة كافة أو ذات المصلحة بعمل الشركة خاصة بين المالكين والإدارة العليا ومجلس الإدارة فضلا عن العلاقة مع المنظمين القانونيين والحكومة والعاملين والمجتمع الكبير المحيط بالشركة.
- النظم والمعايير: مجموع النظم التي توظفها الشركة لممارسة عملها وتحقيق أهدافها، مثل نظم القياس ومعايير الأداء والمعايير المحاسبية الدولية ومعايير التدقيق الدولية، وأخلاقيات وسلوكيات وممارسة المهنة...
- العمليات: للتحكم في مفهوم حوكمة الشركات عنصران مهمان:
- 1 / المتابعة والرقابة أو عنصر التفتيش لاكتشاف الانحرافات والتجاوزات.
- 2/ تعديل وتطوير عمل الشركات عن طريق الضبط والتحكم بهدف تصحيح الانحرافات.******
- 3-سمات وخصائص الحوكمة
- المشاركة: وتعني أخذ جزء من الأمر والمساهمة بالبحث فيه وعلى المهتمين بقضايا الحوكمة أن يدركوا أن المشاركة الفعالة في القضايا المطروحة تتم عندما يكون لدى أفراد المجموعة الفرصة الكافية لطرح الأسئلة على أجندة العمل والنقاش حولها، وأن يعبروا بشكل واضح عن اختياراتهم من المخرجات النهائية أثناء عملية اتخاذ القرار؛
- قواعد القانون: وتعني الحوكمة وجود العدالة والشرعية، تتميز بالقوة والنزاهة وتعمل على حماية حقوق الإنسان أي: نظام قضائي مستقل يتسم بالقوة والنزاهة؛
- الشفافية: تتمثل الشفافية في اتخاذ القرارات ووضعها موضع التنفيذ داخل إطار القواعد الشرعية، وتعني أن المعلومات متاحة بسهولة ومباشرة لهؤلاء الذين يتأثرون بتلك القرارات والالتزامات؛
- الاتفاق الجماعي:هناك العديد من الفاعلين والعديد من وجهات النظر داخل المجتمع،و الحوكمة تعمل على إيجاد تسوية للمصالح المختلفة داخل المجتمع للوصول إلى الاتفاق الجماعي؛

- العدالة والشمول: أن يشعر جميع الأفراد في المجتمع بأنهم أعضاء فاعلين وغير معزولين عن الاتجاه السائد في المجتمع وأن لديهم الفرصة للتأثير؛
- الفاعلية و الكفاءة: الحوكمة تعني العمليات التي تؤدي إلى النتائج التي تحقق احتياجات المجتمع، وعن طريق الاستخدام الأمثل للموارد وعلى أساس المتاح منها، كما تعني الاستخدام المستمر للموارد الطبيعية وحماية البيئة؛
- المساءلة: المساءلة ليست فقط بالنسبة للمنظمات الحكومية، ولكن أيضا للقطاع الخاص والمجتمع المدني. فالمنظمات يجب أن تكون مسئولة أمام هؤلاء الذين يتأثرون بقراراتها وأعمالها، ولا يمكن تصور أن تكون ملزمة بدون الشفافية وقواعد القانون.

الشكل رقم 01: خصائص وسمات الحوكمة

- أهمية تطبيق حوكمة الشركات: ومن بين الأهداف التي تسعى المنظمات إلى تحقيقها من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة هي:
- تحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية وزيادة قيمتها؛
- فرض الرقابة الفعالة على أداء الوحدات الاقتصادية وتدعيم المساءلة المحاسبية بها؛
- ضمان مراجعة الأداء التشغيلي والمالي والنقدي للوحدة الاقتصادية؛
- تعميق وتعزيز ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها، وتعظيم أرباح الوحدة الاقتصادية، وتحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد؛
- زيادة ثقة المستثمرين في أسواق المال لتدعيم المواطنة الاستثمارية؛
- الحصول على التمويل اللازم والمناسب والتنبؤ بالمخاطر المتوقعة.

وكذلك فإنه من أهداف الحوكمة إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقترضين في القيام بدور المراقبين لأداء الشركة، وأيضا تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط الشركات ،ودرء حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية، أو أسواق المال المحلية والعالمية، والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي[††††††].

الشكل رقم 02:أهداف الحوكمة[‡‡‡‡‡]

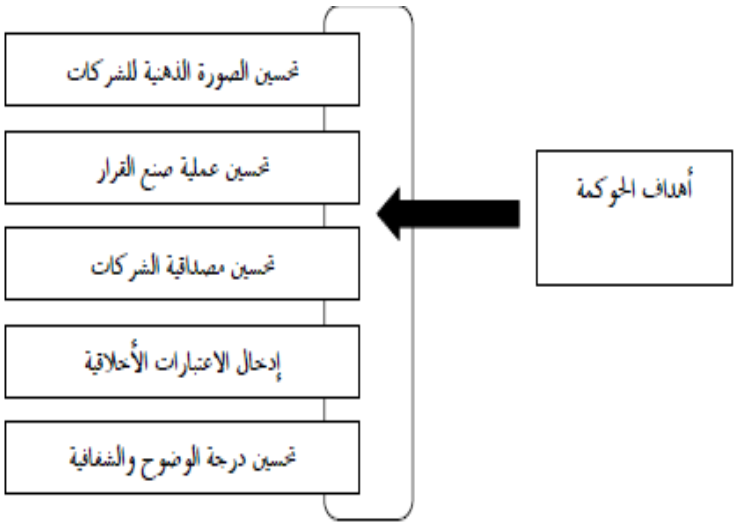

- 5-محددات الحوكمة
- هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة المنظمات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات هما: المحددات الخارجية والمحددات الداخلية والمتمثلة في الآتي:
- المحددات الخارجية: تشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال: القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي(مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس ومكافحة الفساد)،وكفاءة القطاع المالي(البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية

أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في إحكام الرقابة على جميع منظمات المجتمع.

- وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة(ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها).
- بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية إضافة إلى وجود جهاز قضائي شفاف وعادل وقادر على تحديد المسئولية ومحاكمة مرتكبي المخالفات الإدارية والمالية وفي الأوقات السريعة والمناسبة.
- وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة المنظمات، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.
- المحددات الداخلية: تشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المنظمة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

الشكل رقم:04 المحددات الخارجية والداخلية للحوكمة§§§§§§

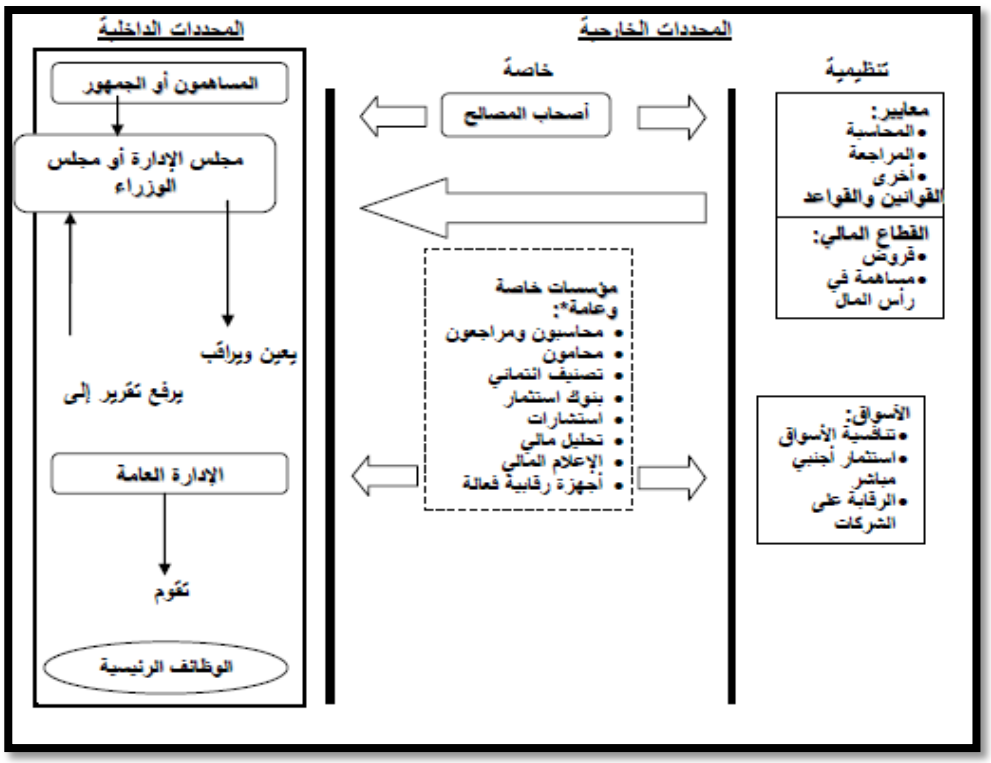

ملاحظة: تشير المؤسسات الخاصة إلى عناصر القطاع الخاص، وكيانات الإدارة الذاتية، ووسائل الإعلام، والمجتمع المدني؛ وتلك الجهات تقلل من عدم توافر المعلومات، وترفع من درجة مراقبة الشركات، وتلقي الضوء على السلوك الانتهازي للإدارة.

المحور الثالث: الحكومة الإلكترونية و الحوكمة الذكية

تعتبر الحوكمة من المواضيع الحديثة التي يتم يتداولها في الوقت الراهن بسبب أهميتها في تطوير المؤسسات الحكومية، فعملية إطلاق مشاريع الحكومة الإلكترونية ومن ثم الوصول إلى الحكومة الذكية لا يتم بطريقة عشوائية إذ يؤدي ذلك إلى المزيد من المتاعب في العمل الحكومي بدلا من تحقيق الفعالية المنشودة، ومن أجل التصدي لهذا التحدي يأتي مفهوم حوكمة الحكومة الإلكترونية كأداة فعالة من أجل التأكد من أن الخدمات الحكومية الإلكترونية المستهدفة سوف تتم بوجود إطار قانوني يحكم تصميمها و إطلاقها، و ضمن المعايير و المقاييس الموضوعة التي تحدد جودة الخدمة و تمكن من قياس مدى استخدامها من طرف الجمهور *******.

1- الفرق بين الحوكمة و الحكومة الإلكترونية: تؤثر العديد من الأبعاد و العوامل على تعريف الحوكمة الإلكترونية؛ و يقصد بكلمة "الإلكترونية" في مصطلح الحوكمة الإلكترونية تلك الحوكمة المعتمدة على التكنولوجيا والاتصالات لتقديم الخدمات الحكومية و تكامل مختلف الأنظمة و الخدمات القائمة بذاتها بين الحكومة و المواطن، و بين الحكومة و الشركات و بين الحكومات و بعضها البعض، و من خلال الحوكمة الإلكترونية يتم تقديم الخدمات الحكومية المتاحة للمواطنين بطريقة مريحة و تتسم بالفعالية و الشفافية.

2- الفرق بين الحوكمة الإلكترونية و الحكومة الإلكترونية

يتم التعامل مع كلا المصطلحين على أنهما يحملان نفس المعنى، على الرغم من وجود بعض الاختلافات بينهما؛ فالحكومة الإلكترونية هي استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في الإدارات العامة مع التغيير التنظيمي و تعلم مهارات جديدة لتحسين أداء الخدمات العامة و العمليات الديمقراطية و تعزيز الدعم للجمهور. وتكمن المشكلة التي تواجه هذا التعريف كي يتطابق مع تعريف الحوكمة الإلكترونية أنه لا ينص على وجود إدارة لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات. ففي حقيقة الأمر تتطلب إدارة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات على الأرجح زيادة كبيرة في التنظيم و قدرات صناعة السياسات مع كل الخبرة و عمليات تشكيل الرأي بين مختلف أصحاب المصلحة الاجتماعية المعنيين؛ ولذلك فإن منظور الحوكمة الإلكترونية هو:" استخدام التكنولوجيا التي تساعد في الحكم و يلزم إدارتها[†††††††].

الخاتمة

لقد أصبح التطور و البحوث العلمية في المجال الرقمي أهم سمة القرن الواحد و العشرين، مما يستوجب التألقم مع هذه التغيرات سواء بالنسبة للأفراد أو المؤسسات وحتى الحكومات و المدن، وهو ما أدى إلى ظهور المدن الذكية و الحكومات الذكية و الإلكترونية، و قد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها:

- الحكومة الإلكترونية هي النسخة الافتراضية عن الحكومة الحقيقية التقليدية مع وجود فارق أن الأولى تعيش في الشبكات الإلكترونية و أنظمة المعلوماتية، في حين تحاكي وظائف الثانية التي تتواجد بشكل مادي في أجهزة الدولة؛
- من أجل تطبيق الحوكمة الإلكترونية يتطلب توفير مجموعة من الشروط من بينها التشريعات القانونية و البنى التحتية؛
- الحكومة الإلكترونية لها عدة مزايا التي يمكن ان تفيد المواطن و المجتمع بشكل عام، ولكن أيضا لها مضار و عيوب يتوجب مواجهتها؛
- تعتبر الحوكمة من المواضيع الحديثة التي يتم يتداولها في الوقت الراهن بسبب أهميتها في تطوير المؤسسات الحكومية؛
- إن عملية إطلاق مشاريع الحكومة الإلكترونية ومن ثم الوصول إلى الحكومة الذكية لا يتم بطريقة عشوائية إذ يؤدي ذلك إلى المزيد من المتاعب في العمل الحكومي بدلا من تحقيق الفعالية المنشودة، ومن أجل التصدي لهذا التحدي يأتي مفهوم حوكمة الحكومة الإلكترونية كأداة فعالة من أجل التأكد من أن الخدمات الحكومية الإلكترونية المستهدفة سوف تتم بوجود إطار قانوني يحكم تصميمها و إطلاقها.

---

[*] ضيف أحمد، بن موسى محمد، **الحكومة الإلكترونية: السياق التاريخي، تقويم المسعى و تحدي التفعيل**، مجلة الاستراتيجية و التنمية، المجلد رقم 03، العدد05، ص141

[†] لونيس نادية، **الحكومة الذكية كاتجاه حديث لتطوير الخدمات الحكومية الإلكترونية**، مجلة دراسات في الاقتصاد و التجارة و المالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر3 ، المجلد 06، العدد03، 2017، ص 1063

[‡] لزرق نبيلة، **الفجوة الرقمية بين الدول المتطورة و النامية دراسة مقارنة مابين الجزائر و فرنسا (2000-2013)**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة وهران، 2014-2015، ص 46.

[§] Nuria Rodriguez Dominguez, Chrles Bastos Rodriguez**, Introduction to e-Government** ,Atos Origin, Sarajevo, April 2010, p 04.

[**] زعيبط نور الدين، بن عزيزة صورية، **إرساء قواعد الحكومة الإلكترونية- المملكة العربية السعودية نموذجا**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد2014/02، ص 78

[††] لعرج مجاهد نسيمة، طويطي مصطفى، **استراتيجية إقامة الحكومة الإلكترونية" المحاولة الجزائرية"**، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات، العدد الثالث، جوان 2016، ص 209.

‡‡ خولة رشيج حسن، **الأبعاد الاقتصادية للحكومة الإلكترونية**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، السنة العاشرة، المجلد السابع، العدد الثلاثون، 2014، ص 05.

§§ ريم عقاب طه، **أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على تطوير نظام المعلومات المحاسبية الحكومة-دراسة تحليلية-** ، مجلة العوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، العدد2012/08، ص 09.

*** خولة رشيج حسن، **مرجع سبق ذكره**، ص05.

††† لزرق نبيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 48.

‡‡‡ خلود رياض صادق، **مناهج تخطيط المدن الذكية: حالة دراسية دمشق**، رسالة ماجستير، كلية الهندسة المعمارية، جامعة دمشق، 2013، ص 37.

§§§ بوزيان الرحماني جمال، **تطبيقات الحكومة الإلكترونية في الجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 18، المجلد 01- 2018، ص ص 103-104

**** ضيف أحمد، بن موسى محمد ، **مرجع سبق ذكره**، ص 155.

†††† زعيبط نور الدين، بن عزيزة صورية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 84-85.

‡‡‡‡- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط01، 2011 ،ص 15

§§§§- محمد البلتاجي، **حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية**، ص01، جريدة الاقتصادية، على الموقع الإلكتروني:
www.bltagi.com

*****- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 15-16.

* من بين هذه المرادفات: الحوكمة، الحاكمية، التحكم المؤسسي، الحاكمية المؤسسية، الحكم الرشيد، مجلس الأمناء، محكومية الشركة.

†††††- مهى محمد رشاد، **الحوكمة**، مديرية التنظيم والإدارة، إدارة دراسات وبحوث التنمية والإدارة، محافظة القاهرة ، البوابة الإلكترونية لمحافظة القاهرة، ص06.

‡‡‡‡‡- حاكم محسن الربيعي، .حمد عبد الحسين راضي، ، **مرجع سبق ذكره**، ص 25.

§§§§§- محمد حسين الشريف، **محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر**، بنك الاستثمار القومي،2007 ص 04

******- سناء عبد الكريم الخناق، **حوكمة المؤسسات المالية ودورها في التصدي للأزمات المالية "التجربة الماليزية"** ، ص 07، على الموقع الإلكتروني:
iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/11/38.pdf

††††††- أحمد مخلوف، **الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية و حوكمة الشركات من منظور إسلامي**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: **الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**، جامعة سطيف،20-21 أكتوبر 2009، ص10

‡‡‡‡‡‡- بن علي بن عزوز، عبد الرزاق حبار، **الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية: مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة لحالة الجزائر**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول:**الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**، جامعة سطيف،20-21 أكتوبر 2009، ص05 .

§§§§§- محمد ياسين غادر، **محددات الحوكمة ومعاييرها**، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي بعنوان: **عولمة الإدارة في عصر المعرفة**، جامعة الجنان،طرابلس،15-17 ديسمبر 2012، ص 17 .

*******لونيس نادية، **مرجع سبق ذكره**، ص 1069.

††††††† قيدوان أبوبكر الصديق، معمري خيرة، **الحوكمة الإلكترونية و متطلباتها في ظل الحاكمية الرشيدة**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 03، العدد 04، 2017 ص ص 59-60.